المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب

ورقة تقديمية

صادق المغرب على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهنية في 21 يونيو 1993 وبروتوكولها الاختياري في 24 نونبر 2014. ويهدف البروتوكول الاختياري إلى تعزيز حماية الأشخاص المحرومين من حريتهم من التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة عبر وسائل غير قضائية ذات طبيعة وقائية، بناءً على زيارات منتظمة لأماكن الاحتجاز. وتنص المادة 17 من البروتوكول بشكل خاص على أن تستبقي كل دولة طرف، أو تعين أو تنشأ، في غضون فترة أقصاها سنة واحدة بعد بدء نفاذ البروتوكول أو التصديق عليه أو الانضمام إليه آلية وقائية وطنية مستقلة واحدة أو أكثر لمنع التعذيب على المستوى المحلي.

وفيما يتعلق بتفاعل المغرب مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ذات الصلة، قام المقرر الخاص المعني بالتعذيب بزيارة قطرية لبلادنا في شتنبر 2011، كما أجرت اللجنة الفرعية لمنع التعذيب زيارة للمغرب في أكتوبر 2017. كما اتخذ المغرب العديد من التدابير الدستورية والتشريعية والمؤسسية لمكافحة التعذيب ومنعه. وشمل ذلك اعتماد دستور عام 2011 الذي يجرم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب في المادة 22. كما نص القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية على تجريم التعذيب قبل سنة 2011.

وفي فبراير 2018، اعتمد البرلمان بغرفتيه وبالإجماع القانون 15.76 الذي يقضي بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان. ويوسع هذا القانون إلى حد كبير من صلاحيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في شقها الحمائي، من خلال إنشاء ثلاث آليات داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بما في ذلك الآلية الوقائية الوطنية للوقاية من التعذيب.

وبشكل أكثر تحديداً، تم تخصيص فرع من القانون (من المادة 13 إلى المادة 17) لصلاحيات الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، التي تختص بدراسة وضعية وواقع الأشخاص المحرومين من حريتهم من خلال القيام بزيارات منتظمة لمختلف أماكن الاحتجاز. كما أن لديها حرية الولوج إلى هذه الأماكن وصياغة التوصيات والمقترحات ذات الصلة التي من شأنها تحسين القانون والممارسة. وبالإضافة إلى ذلك، ينص هذا القانون على التعاون والتشاور والمساعدة المتبادلة مع اللجنة الفرعية لمنع التعذيب التابعة للأمم المتحدة، وإجراء مقابلات خاصة مع الأشخاص المحرومين من حريتهم، وحماية الذين قاموا بتبليغ أية معلومات أو معطيات إلى الآلية، كما ينص على سرية هذه المعلومات. وعلاوة على ذلك، فإن القانون ينص على تمتع منسق الآلية الوطنية وأعضائها من أي تدخل أو ضغط قد يتعرضون له.

وعلى المستوى المؤسساتي، كان آخر تطور هو تعيين السيدة آمنة بوعياش، كرئيسة جديدة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في 6 دجنبر 2018، وتجري حاليا مشاورات بغرض تعيين أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكذا آلياته الجديدة بما في ذلك الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب.

وقد شكل إنشاء الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في المغرب استجابةً للعديد من التوصيات المقدمة من فاعلين وطنيين ودوليين، فقد دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان، منذ إنشائه، إلى اتباع مقاربة شاملة لمنع التعذيب وتجريمه، ونشر العديد من التقارير والمذكرات بشأن حماية حقوق الإنسان، أبرزها تقريره الخاص بالأوضاع في المؤسسات السجنية، الذي صدر في 30 أكتوبر 2012، والذي أوصى بالتصديق على البروتوكول الاختياري وإنشاء آلية وطنية للوقاية من التعذيب. كما تعبأ المجتمع المدني المغربي منذ عدة سنوات لمكافحة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتم تشكيل تحالفات وشبكات جمعوية تدعو إلى منع التعذيب وإنشاء آلية وقائية وطنية فعالة.

إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب

ورقة تقديمية

كما وجهت الآليات الدولية لحقوق الإنسان (1) توصيات مماثلة للمغرب، مع التركيز على ضرورة إنشاء آلية وطنية للوقاية من التعذيب بما يتماشى مع البروتوكول الاختياري، وعلى ضرورة ضمان استقلاليتها وفعاليتها وتزيدها بالموارد الكافية حتى تتمكن من تنفيذ ولايتها على نحو فعال. كما أوصت هذه الآليات المغرب باتخاذ إجراءات لمتابعة النتائج والتوصيات التي تتوصل إليها الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد ساهم في تنظيم تكوينات لموظفيه وللمجتمع المدني والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون من خلال المعهد الوطني للتكوين في مجال حقوق الانسان – ادريس بنزكري، أو من خلال الندوات وورش العمل التي نظمت في جميع أنحاء المغرب بالتعاون مع شركاء وطنيين ودوليين.

وفي إطار المسلسل العام لتأسيس هذه الآلية، فإن الخطوة المتبقية الآن هي تفعيل هذه الآلية كي تقوم بممارسة الصلاحيات المخولة لها قانونا. وفي هذا السياق، ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان في 12 أبريل 2019 لقاء تواصليا بمقره بمدينة الرباط لعرض التقدم المحرز وتحديد الممارسات الجيدة في هذا المجال. وسيشارك في هذا اللقاءات الفاعلين المعنيين على المستوى الوطني والدولي.

1 - تشمل هذه الآليات هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة (لجنة مناهضة التعذيب واللجنة الفرعية لمنع التعذيب) ، والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة (المقرر الخاص المعني بالتعذيب والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي) والاستعراض الدوري الشامل.

إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب

البرنامج

15.00 - 14.45

استقبال وتسجيل المشاركين

15.15 - 15.00

نظرة عامة عن التقدم المحرز من أجل إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب

- **السيدة أمنة بوعياش**، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

15.30 – 15.15

- كلمة **السيد أحمد شوقي بنيوب**، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان
- كلمة **السيد محمد عبد النبوي**، رئيس النيابة العامة

15.45 - 15.30

استراحة شاي

16.00 - 15.45

الممارسات الفضلى لاشتغال الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب

المتحدثة الرئيسية: **السيدة كاثرين بوليت**، عضوة لجنة الأمم المتحدة الفرعية لمنع التعذيب

16.50 - 16.00

تعقيبات الخبراء

- **السيد ماركوس جايكر**، رئيس قسم،مجلس أوروبا ؛
- **السيدة باربارا بيرناث**، الأمينة العامة، جمعية منع التعذيب ؛
- **السيدة ياسمين شمس**، منسقة برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جمعية منع التعذيب ؛
- **السيدة لاغوت سيسيل**، مديرة البرامج، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ؛
- **الدكتور هشام بنيعيش**، طبيب شرعي ؛
- **الدكتور عمر بطاس**، طبيب نفسي.

17.40 - 16.50

مناقشات تفاعلية مع المشاركين

18.00 - 17.40

خلاصات